



بيان صحفي

الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشارك في حلقة نقاشية تحت عنوان "منع التعذيب ومساندة ضحاياه: الواقع والتحديات" بدعوة من مركز الجزيرة للحريات العامة وحقوق الإنسان

نظّم مركز الجزيرة للحريات العامة وحقوق الإنسان بالتعاون مع قناة الجزيرة مباشر حلقة نقاشية بعنوان "منع التعذيب ومساندة ضحاياه: الواقع والتحديات"، وذلك يوم السبت 26/ حزيران/ 2021 وبمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب وعبر شاشة الجزيرة مباشر. واستضافت الحلقة النقاشية كلاً من السيد فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، والسيد عبد الوهاب الهاني خبير في حقوق الإنسان وعضو لجنة مناهضة التعذيب سابقاً، والسيد منصور الضيفي معتقل يماني سابق، والسيد أحمد مفيد مدافع عن حقوق الإنسان. بحثت

الحلقة واقع وتحديات احترام وتطبيق الحظر التام للتعذيب بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي العرفي، حيث تشكل ممارسة التعذيب على نحو منتظم وبشكل واسع النطاق جريمة ضد الإنسانية، وسلطت الضوء على جهود هيئات المعاهدات المعنية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات الحقوقية، وأثر هذه الجهود على تحسين الممارسة العملية ومساندة الضحايا وأسراهم وإنصافهم وجبر ضررهم، كما تطرقت إلى الدور المنوط بوسائل الإعلام للتوعية بمعايير مناهضة التعذيب وكشف التجاوزات والانتهاكات التي ترتكبها الأنظمة، وتمكين الضحايا من إسماع صوتهم وتعزيز كرامتهم الإنسانية.

قال السيد فضل عبد الغني في مداخلة إنَّ التعذيب كان من أول الانتهاكات التي مورست في سوريا بحق نشطاء الحراك الشعبي بعد آذار/ 2011، وذلك على خلفه اعتقالهم التعسفي، حيث ارتبط التعذيب في سوريا بشكل عضوي مع الاعتقال، ولا يكاد يوجد معتقل (قدّر من مرّ بتجربة الاعتقال بما يزيد عن مليون ومئتي ألف شخص) إلا وتعرض لشكل من أشكال التعذيب، حيث يتم اعتقالهم دون مذكرة قضائية، ويتحول أغلب المعتقلين إلى مختفين قسرياً "الإخفاء القسري للمعتقل يتضمن شكلاً قاسياً من أشكال التعذيب الجسدي والنفسي، للمعتقل ولذويه أيضاً، وقد يفضي التعذيب إلى موت المعتقل، وقد لا يفضي"، وأضاف أن الإعدام بإجراءات موجزة هو أحد أشكال التعذيب أيضاً الممارسة في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، ويستهدف النظام السوري بهذه الممارسات المشاركين في الحراك الشعبي بمن فيهم المتظاهرين السياسيين، وذلك لضرب الحراك وإصابته في مقتل وردع قطاعات كبيرة من المجتمع عن الانخراط في الحراك أو الاستمرار فيه: "مارست قوات النظام السوري عمليات التعذيب بشكل منهجي وواسع النطاق، ويشكّل جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب لأنه مورس على خلفية نزاع مسلح، وهو سياسة دولة بحسب تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا". ووأوضح عبد الغني أنه من غير الممكن معرفة حجم أو مقدار التعذيب الذي يتعرض له المعتقل لدى النظام السوري مقارنة بالتهمة الملتصقة به، ووصفه بأنه ممتد ولا نهائي، وهذا ما يزيد من معاناة المعتقلين لأنهم لا يعلمون متى سوف يتوقف تعذيبهم، وما هو حجم التعذيب الذي سوف يتعرضون له، والذي قد يفضي إلى وفاتهم.

ولفت عبد الغني إلى تسجيل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في قاعدة بياناتها مقتل ما لا يقل عن 14338 شخصاً على يد قوات النظام السوري بينهم 173 طفلاً و74 سيدة، وأشار إلى الاستثناء في الحالة السورية، حيث تضم قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بيانات لقرابة 131 ألف معتقل بينهم 101 ألف مختفون قسرياً "هؤلاء لا نعلم مصيرهم إن كانوا قد قتلوا تحت التعذيب أم لا و85% من حصيلة المختفين قسرياً هم لدى النظام السوري".

أشار عبد الغني إلى الآليات الدولية التي أخذت بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان فيما يخص قضية التعذيب، وتحديث عن عمليات مراسلة دورية مستمرة للمقررين الخواص في الأمم المتحدة المعنيين بحالات القتل خارج نطاق القانون والتعذيب، وأضاف "لدينا تعاون مستدام على مدى نحو عشر سنوات مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، زوّدنا اللجنة بإحصائيات وبيانات ناجين من الاعتقال تعرضوا للتعذيب، وأيضاً بيانات تواصل مع عائلات ضحايا قتلوا تحت التعذيب، وهذا انعكس في تقارير اللجنة"، وقال عبد الغني أنّ باب المحاسبة الجنائية مقفل في وجه القضية السورية بسبب الفيتو الروسي في مجلس الأمن عن إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، ولفّت إلى وجود محاكمات تجري في أوروبا تحت اختصاص الولاية القضائية العالمية.

وتطرّق إلى أهمية مبادرة هولندا في أيلول/2020 من أنها أبلغت سوريا نيّتها محاسبتها على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان لا سيما التعذيب بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، وقال **"تكمّن أهمية هذه الخطوة في أنه يمكن مقاضاة النظام السوري أمام محكمة العدل الدولية بموجب "اتفاقية مناهضة التعذيب" لأن سوريا طرف فيها"**، وفي 4 آذار/2021 أعلنت كندا عن نيّتها القيام بخطوات مماثلة، وأضاف **"تواصلنا مع الحكومة الهولندية والحكومة الكندية وأبدينا استعدادنا لتقديم ما لدينا من بيانات في هذا الإطار"**.

وفي السياق ذاته قال عبد الغني **"نشرنا أسماء وبيانات أفراد متورطين في عمليات التعذيب لدى النظام السوري وهذا نوع من المحاسبة عبر التعرية والفضح، وساهمنا في وضع البعض منهم على قوائم العقوبات لدى العديد من دول العالم"**.

واختتم السيد فضل حديثه بالقول إن الآليات الدولية الحالية لا تنفع مع أنظمة متوحشة مثل النظام السوري، وطالب بضرورة وجود آليات أخرى لتطبيق وإلزام تطبيق المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، مشيراً إلى المادة 1 مشتركة من اتفاقيات جنيف التي تنصّ على أن الدول تحترم اتفاقيات جنيف وتكفل احترامها، وعلى الرغم من ذلك عجز المجتمع الدولي عن إطلاق سراح معتقل واحد أو الكشف عن مصير مختفٍ واحد طيلة عشر سنوات، وقال عبد الغني **"إن الإفلات من العقاب هو ما مكّن النظام السوري من الاستمرار في ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية"**، وكل ذلك أدى إلى الإحباط الذي أصاب المجتمع السوري، بمن فيه الضحايا أنفسهم، مشيراً إلى أهمية ومركزية دور الضحايا في عمليات التوثيق، ومؤكداً **"يجب أن نستمر في عمليات التوثيق مهما كانت الفعالية محدودة، يجب أن نستمر بالمقاومة والنضال حتى تحقيق انتقال نحو دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان"**.

بالإمكان الاطلاع على الحلقة النقاشية كاملة عبر [الرابط التالي](#).